عملية المناخ في المغرب

- دعم برنامج المساهمة المحددة وطنيا -

تقييم النظم البيئية والاجتماعية
ملخص تنفيذي

أ. خلفية

1. هذا البرنامج عبارة عن عملية تمويل مشتركة بين **برنامج لأجل النتائج(PforR)** التابع للبنك الدولي وآلية التمويل القائم على النتائج(RBF)للعمليات المناخية التابع للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في إطار "عملية المناخ – دعم برنامج المساهمة المحددة وطنياً". وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في تسريع العمل المناخي من خلال تحسين التنسيق والآليات المستهدفة، والحفاظ على النظم الإيكولوجية الحساسة للمناخ من خلال نهج مجالي ، وحماية الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات المناخ. وهو يدعم تنشيط الواحات التقليدية ونشر الحلول القائمة على الطبيعة، بما يتماشى مع أولويات التنمية في المغرب والأطر الاستراتيجية للبنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

2. وفي أبريل 2023، أجري تقييم للنظم البيئية والاجتماعية (ESSA) وفقا لسياسة البنك الدولي المتعلقة بمتطلبات تمويل برامج PforR. فحص التقييم قدرة وكفاية الأنظمة الوطنية الحالية لتخطيط وتنفيذ تدابير فعالة لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية (E&S) في إطار البرنامج وحددت التدابير الإضافية اللازمة لتعزيز الأنظمة الوطنية. تتضمن خطة عمل البرنامج (PAP) الإجراءات الموصى بها لمعالجة الثغرات المحددة. بالإضافة إلى ذلك ، تم تنظيم مشاورات عامة بخصوص ESSA للبرنامج في ماي 2023 وتمكنت من جمع العديد من الآراء والاقتراحات التي تم دمجها في النسخة النهائية من التقييم. بدأ تنفيذ بعض إجراءات البيئية والاجتماعية المدرجة في خطة العمل اعتبارا من يناير 2024.

3. مع دخول البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كشريك في التمويل ، أعيد هيكلة البرنامج (تمويل مشترك لبعض الأنشطة بين البنك الدولي والبنك الآسيوي، إلى جانب أنشطة جديدة ممولة حصراً من البنك الآسيوي). لضمان استمرار تجنب مخاطر بشكل للبرنامج السلبية والاجتماعية البيئية والآثار وإدارتها منها والتخفيف كافٍ - تم إجراء تقييم إضافي للنظم البيئية والاجتماعية خلال يونيو وسبتمبر 2025 وتم إعداد الملحق إلى ESSA الذي تم إجراؤه لتغطية أي مخاطر وآثار إضافية للأنشطة المعاد هيكلتها / الموسعةبالإضافة إلى الأنشطة الجديدة في إطار البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الملحق لتقييم النظم البيئية والاجتماعية لا يزال في مرحلة المسودة.

4. تهدف الـ ESSA الإضافية إلى ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وإجراءات خطة عمل البرنامج (PAP) للبرنامج الأم.
- تحديد التغييرات التشريعية والإجرائية ذات الصلة منذ إعداد الـ ESSA للبرنامج الأصلي.
- تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الجديدة المحتملة للتمويل الإضافي (الأنشطة المُعاد هيكلتها/الموسعة والجديدة).
- تقييم قدرة الوكالات الجديدة المنخرطة في البرنامج على تقييم وإدارة هذه المخاطر والآثار.
- التوصية بتدابير لتعزيز النظم البيئية والاجتماعية وتحديث خطة العمل ذات الصلة.

ب. نتائج ESSA الإضافية (ملحق للـ ESSA المنجزة)

5. وسيؤدي التمويل الإضافي (الأنشطة المعاد هيكلتها / التطوير والأنشطة الجديدة) إلى توسيع النتائج المتوقعة لبرنامج المناخ بشكل كبير من خلال المساهمة في: (1) زيادة مخصصات الميزانية المتاحة للوكالات المنفذة الشريكة من أجل تعزيز التدخلات ذات الأولوية؛ (2) توسيع حجم التمويل المخصص للمشاريع الفرعية التي تهدف إلى تعزيز القدرة النظم الإيكولوجية الهشة على الصمود في وجه تغير المناخ وتحسين توافر البيانات المناخية واستخدامها؛ (3) تعزيز القدرات الفنية والتشغيلية والبيئية للمسؤولين عن التنفيذ، بما في ذلك من خلال دعم هيكلة الرصد البيئي والاجتماعي؛ (4) تعزيز أثر الرافعة للبرنامج من خلال اجتذاب تمويل مشترك إضافي وتعزيز التقارب بين الشركاء العموميين والمبادرات المناخي (5) مواصلة دعم الاستثمارات غير الهيكلية مثل البحوث التطبيقية والتنسيق الإقليمي وتحسين نظم البيانات المناخية والتواصل مع المجتمعات المحلية؛ (6) الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين، بما في ذلك الشباب والنساء، في المناطق ذات التعرض الشديد للمناخ.

6. ولا يخطط لإدخال أي تغييرات على حدود البرنامج، وسيتم الإبقاء على الفئات في إطار نفقات البرنامج. لذلك لا يتم تغيير الحدود الجغرافية والتشغيلية للبرنامج. ومن ناحية أخرى، تم توسيع نطاق بعض المؤشرات لتعكس بشكل أفضل تنوع النظم الإيكولوجية الهشة وتشمل مجتمعات أكثر استهدافا. يهدف هذا التطور إلى التقاط النتائج المتوقعة بشكل أكثر دقة ، مع الحفاظ على التوافق التام مع نطاق البرنامج الحالي وأساليب تنفيذه.

7. وغالبية مشاريع الهيكلة (مثل توسيع شبكة المناخ الحكومية ورادارات الطقس، وزراعة الأنواع القادرة على الصمود على مساحات واسعة، وإعادة تأهيل التقليدية القنوات *الخطارات والسواقي* ، أو تكثيف وحدات استعادة المنتجات الثانوية لنخيل التمر) تثير مخاطرواجتماعية بيئية التي من المحتمل أن تكون كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر موثقة جيدا ولا تزال قابلة للإدارة في إطار النظم الوطنية القائمة، لا سيما وأن التصميم التقني لهذه المشاريع يتم تنفيذه ورصده من قبل الوكالات المنفذة ذات الصلة. لا يزال تأثيرها على حيازة الأراضي ضئيلا ، لأنها تتعلق بشكل أساسي بتدخلات في المجال الهيدروليكي العام أو المزارع على الأراضي الجماعية التي تم تعبئتها بالفعل في إطار البرامج الزراعية.

8. وفي المقابل ، فإن المشاريع غير الهيكلية (مثل دعم التعاونيات الزراعية، وإجراءات التوعية لمستخدمي المياه، وإدماج النساء والشباب في جمعيات المستخدمين، أو دعم البحوث المناخية التطبيقية بالشراكة مع المعهد الوطني للبحث الزراعي INRA–) لا تولد أي مخاطر بيئية أو اجتماعية تذكر. ومن ناحية أخرى، فإنها تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ استدامة أنشطة الهيكلية، وتعزيز الحوكمة المحلية، وتوطيد الملكية الاجتماعية للبرنامج.

9. وتتعلق الأنشطة الهيكلية المحددة أساسا بالتدخلات المحلية والهادفة من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (حفظ التربة والمياه، ومكافحة التعرية، وإعادة التشجير، وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة، وحماية المراعي الرعوية، وما إلى ذلك) من أجل تعزيز قدرة سكان على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ. ومن المرجح أن تولد التدخلات الهيكلية، على الرغم من أنها تحقق فوائد ملموسة لاستدامة المناطق المستهدفة، آثارا بيئية واجتماعية محدودة ويمكن التنبؤ بها ويمكن عكسها، ويمكن إدارتها في إطار النظم الوطنية والدليل التقني البيئي والاجتماعي. وتبقى مخاطر البيئة والتنمية المرتبطة بهذه الأنشطة الهيكلية مماثلة بشكل عام لتلك التي ترافق مشاريع إدارة الموارد الطبيعية أو مشاريع التنمية الخفيفة. مثل: إدارة نفايات البناء، الاضطرابات المؤقتة للنظم البيئية والمناظر الطبيعية، مخاطر تلوث التربة والمياه محلياً، الاضطرابات العرضية للتنوع البيولوجي والموائل، إضافة إلى الضوضاء والغبار الناتجين عن حركة الآليات.

10. وفي حالة المزارع ذات المساحات الكبيرة، تتعلق المخاطر أيضا بالاختيار غير المناسب للأنواع، أو زيادة الضغط على الموارد المائية للري، أو التنافس على الأراضي ذات الاستخدامات الأخرى. وبالنسبة للبنية التحتية للمياه (الخطارات، السواقي، نقاط المياه) والطرق ، تشمل المخاطر الإضافية التعرية، والتغيرات في النظام الهيدرولوجي، واستخدام مواد البناء المحلية، وسلامة العمال.

11. يمكن لوحدات التحديث وورش الإنتاج ووحدات الزراعة المائية أن تولد نفايات سائلة أو منتجات ثانوية أو نفايات معينة (عضوية ، بلاستيكية ، نفايات سائلة) ، والتي ستحتاج إلى إدارتها بشكل مناسب.

12. وأخيرا، على المستوى الاجتماعي، قد تظهر المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين، والقوى العاملة، وإدماج الفئات الضعيفة (الشباب، والنساء)، فضلا عن الاستحواذ المحدود على الأرض أو تقاسم المياه بين المستعملين . ومع ذلك، تعتبر هذه المخاطر محدودة ويمكن التنبؤ بها ويمكن عكسها، ويمكن تجنبها أو التخفيف منها بشكل فعال من خلال تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية الجيدة، وتنفيذ البنود البيئية والاجتماعية في العقود، والرصد المنتظم من خلال الدليل التقني البيئي والاجتماعي ومراكز التنسيق المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للوكالات المنفذة.

13. ولضمان الامتثال لسياسة برنامج لأجل النتائج PforR الخاص بالبنك الدولي ومراعاة مخاطر وآثار البيئة وتخفيف حدتها إلى مستويات مقبولة، ستظل أنشطة المشاريع المذكورة أعلاه خاضعة لآلية للفحص المسبق. وبهذا المعنى، سيتم تحديث الدليل التقني البيئي والاجتماعي (ESMT) التي تم تطويره في إطار البرنامج الأم لدمج أنشطة التمويل الإضافي.

14. كان بناء القدرات في مجال الإدارة البيئية والاجتماعية أولوية للبرنامج منذ مرحلة التنفيذ. وقد تم بالفعل تنظيم العديد من الدورات التدريبية من قبل لأخصائيين البيئيين والاجتماعيين لدى البنك الدولي ، لا سيما خلال ورشات تدريبية (ماي وديسمبر 2024 وأبريل 2025)، لصالح منسقي البيئية والاجتماعية وأصحاب المصلحة المؤسسيين. وسيجري توسيع نطاق هذه الآلية في إطار التمويل الإضافي، مع تقديم دعم محدد للوكالات المنفذة الجديدة المعنية وإيلاء الاهتمام لإدماج بعدي النوع الاجتماعي والشباب والفئات الهشة. وتستفيد تقارير المتابعة الآن من إطار منظم بفضل تعيين قاط اتصال بيئية واجتماعية في جميع الوكالات المنفذة، واعتماد إطار منسق تم التحقق من صحته من قبل وحدة إدارة البرنامج.(PMU) . وسيدعم التمويل الإضافي توطيد هذه الممارسات الجيدة ويسمح بمواءمة صيغ المتابعة بين مختلف الوكالات المعنية، بما في ذلك الوكالات التي تمت تعبئتها حديثا في إطار هذا التمويل المشترك.

15. تنضم مؤسستان جديدتان إلى المخطط كوكالتين منفذتين جديدتين للبرنامج ، بما في ذلك (1) مديرية الري والتخطيط المكاني الزراعي (DIAEA) ، المسؤولة عن أنشطة إعادة تأهيل الخطارات والسقيات، و (2) المعهد الوطني للبحوث الزراعية (INRA) ، الذي يشارك في أبحاث المناخ التطبيقية. ويستفيد DIAEAمن الخبرة القوية في الإدارة البيئية والاجتماعية المكتسب من خلال التنفيذ الناجح للمشروع الممول مؤخرا من البنك الدولي "مشروع تحديث الري على نطاق واسع". خصصت الوكالة نقاط اتصال بيئية واجتماعية على دراية بالفعل بمتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة هي بالفعل طرف مشارك في مشروع البنك الدولي الأخير "المياه المستدامة القادرة على الصمود في الزراعة"، والذي يؤكد قدرتها المؤسسية وخبرتها التشغيلية في إدارة جوانب البيئة والتنمية المستدامة. بالنسبة إلى INRA ، ونظراً لانحصار دوره في البحث المناخي التطبيقي، فلا تُشترط خبرة سابقة في تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

ج. تدابير تعزيز النظم البيئية والاجتماعية

16. تظل توصيات خطة العمل البيئية والاجتماعية وخطة العمل ذات صلة، على الرغم من الحاجة إلى بعض التحديثات. يتم تلخيص الإجراءات الموصى بها لتعزيز النظم البيئية والاجتماعية في البرنامج على النحو التالي:

- تعيين نقاط اتصال بيئية واجتماعية (E&S) الجديدة المنضمة إلى البرنامج؛
- بناء القدرات
- تحديث الدليل التقني البيئي والاجتماعي(ESMT) وتنفيذ نظام الإبلاغ بيئي واجتماعي .

17. وكجزء من التمويل الإضافي، سيتم تحديث الدليل التقني البيئي والاجتماعي لدمج الأنشطة الجديدة، سواء كانت هيكلية (البنية التحتية للمياه، والمزارع المقاومة للمناخ ، وتوسيع شبكة المناخ الوطنية) أو غير الهيكلية (البحوث التطبيقية، الحوكمة المحلية، التوعية). يعزز هذا التحديث الترسيخ المؤسسي للبرنامج ويوفر إطارا منظما ومتناسقا لتخطيط الأنشطة البيئية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتوثيقها والإبلاغ عنها، وبالتالي ضمان الانسجام بين الوكالات واستدامة النتائج..

18. على الرغم من أن المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بأنشطة برنامج المناخ تعتبر متوسطة بشكل عام، إلا أن التمويل الإضافي يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الآليات القائمة وتوحيد نظام إدارة البيئة الاجتماعية بشكل مستدام الذي تم وضعه في إطار البرنامج الأم. وعلى وجه الخصوص، يتيح

ذلك دعما أفضل لتوسيع نطاق البرنامج ، وإشراك الوكالات المنفذة جديدة، وإدخال المزيد من الأنشطة التقنية (مثل نظم الرصد المناخي ، والبنى التحتية الهيدروليكية التقليدية).

19. وسيسهم التمويل الإضافي في التدابير التالية. وستنفذ جميع هذه التدابير من خلال الدليل التقني البيئي والاجتماعي للبرنامج ، تحت إشراف منسق النظم البيئية التابع لوحدة إدارة البرامج (PMU).

(أ) زيادة تعزيز نظام إدارة التعليم المؤسسي من خلال التدريب والدعم التقني والأدوات المنسقة؛
(ب) ترسيخ نشر الممارسات الجيدة لإدارة البيئة والتنمية داخل الوكالات المنفذة؛
(ج) تحسين جودة الرصد والتقييم البيئي والاجتماعي، من خلال إدماج مؤشرات نوعية، تعزيز التوثيق..

20. بناء على نتائج التقييم والمشاورات ، يتم وصف خطة عمل إجراءات التعزيز المقترحة في إطار البرنامج في الجدول أدناه:

فئة العمل	أنشطة محددة	النتائج والمؤشرات المتوقعة	الجهات المسؤولة	الجدول الزمني
تعيين نقاط الاتصال البيئية والاجتماعية في E&S	تعيينات رسمية فى كل وكالة جديدة مع اختصاصات واضحة وخطوط تقارير	قائمة موحدة بنقاط الاتصال مع معلومات التواصل وخط أساس لتقييم القدرات	INRA، DIAEA، ADA	**30يوماً بعد دخول التمويل حيز التنفيذ**
تحديث الدليل التقني البيئي والاجتماعي	تحديث شامل، اعتماد ونشر الدليل مدمجاً بالأنشطة الجديدة والدروس المستفادة	دليل محدث متاح، مطبق، ويُعمم سنوياً مع مواد تدريبية	MEF + الوكالات عبر نقاط الاتصال البيئية والاجتماعية	**3 أشهر بعد الفعالية**
آلية التظلمات وتعبئة المجتمع	خطط مشاركة مُعززة، قنوات شكاوى، آليات وصول للنساء، بروتوكولات تشاور مجتمعي	أنشطة تشاور وآليات شكاوى موثقة وتُرفع تقاريرها للبنك كل ثلاثة أشهر	جميع الوكالات المنفذة	**3أشهر بعد دخول التمويل حيز التنفيذ**
تعزيز بناء القدرات	وحدات تدريبية شاملة، ورش عمل، أدوات متابعة، وبرامج مساعدة تقنية	قدرات بيئية واجتماعية مُحسنة تُقاس بمعدلات إتمام التدريب، تقييمات المعرفة، وجودة التنفيذ	جميع الوكالات بدعم من الأخصائيين البيئيين والاجتماعيين	**طوال فترة تنفيذ البرنامج**
إدارة النفايات الإلكترونية	بروتوكولات محدثة، بنود محددة، تقارير محسنة، واتفاقيات شراكة للتخلص السليم	تقارير فصلية عن الاستشارات، الشكاوى، وأنشطة التخلص مع كميات النفايات	MEF و DGM وشركاؤها	**المراقبة المستمرة**
تعويض قيود الوصول ANEF	تطبيق المرسوم 1855-01 (المعدل)، والمشاورات المعززة، والنهج المراعية للنوع الاجتماعي، واستعادة سبل العيش	وحدات تدريبية مُطورة، جلسات تشاور دورية، تقارير متابعة سبل العيش	ANEF	**قبل بدء الأشغال، ساري طيلة التنفيذ**
ا إدماج النوع الاجتماعي والشموللاندماج بين الجنسين والشمول	الخطط الشاملة للمساواة بين الجنسين (ANEF ، ANDZOA ، ADA) ، والمشاورات المراعية للنوع الاجتماعي ، والأنشطة المخصصة ، تقييمات هشاشة	تقييمات النوع(ANDZOA) ، خطط عمل جندرية(ANEF) ، تقارير متابعة الإدماج	ANEF، ADA ،ANDZOA	**6أشهر بعد دخول التمويل حيز التنفيذ**
التدبير المتعلق بالبنك الدولي OP) – 7.50)التحقق والرصدالفقرة 7- 50 من منطوق القرار التحقق والرصد	تعزيز المراقبة البيزومترية، التنسيق مع وكالات الأحواض المائية، بروتوكولات الإخطار بالمجاري الدولية	تقارير نصف سنوية عن نوعية ومستويات المياه الجوفية، تحاليل اتجاهية، وتوصيات للتخفيف	MEF ، DRPE ، ANDZOA	**6أشهر بعد الانطلاق، ثم نصف سنوي**